

خطاب صاحب الجلالة أمام الهيئات المنتخبة لمدينة طنجة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

حضرات السادة :

إنكم لا تجهلون الرعاية التي ما فتئنا نحن وحكومتنا نوليها لمدينة طنجة منذ سنة ستين وتسعمئة وألف.

فلقد عملنا تدريجيا نظرًا لتشعب القضايا المطروحة، وتأثير مشكلاتها في جميع اقتصاد مملكتنا، على وضع الحلول، مستعينين بمختلف المنظمات المحلية، وبسلطات المدينة بغية الوصول في النهاية الى الانتعاش الاقتصادي الذي يحق لمدينتكم أن تتطلع اليه.

إن طنجة قد أصبحت شيئًا فشيئًا مقرًا للاجتماعات الدولية أو للمنظمات الدولية، كما هو شأن المكتب الاقتصادي لهيأة الأمم المتحدة بافريقيا.

بالاضافة الى ذلك، فقد شرعنا في المجالات التجارية والصناعية والاقتصادية بتطبيق بعض الاجراءات التي أخذت تؤتي ثمارها.

فمن هذه التدابير، الزام الاستيراد والتصدير عن طريق طنجة، لجميع البضائع الصادرة عن منطقة الشمال السابقة أو الواردة عليها، وتمتيع المستوردين الطنجيين بمقادير خاصة، من العملة الصعبة، ومنح مزايا خاصة لتثمير الأموال. فكل مشروع يستهدف توظيف الأموال في الأغراض الصناعية بطنجة، يعتبر بمثابة مشروع للصناعة الأساسية، فيحظى في الحين بمصادقة لجنة تثمير الأموال، وهو يتمتع لهذا الاعتبار، بجميع الامتيازات المنصوص عليها في قانون التثمير أيضا، وبالاضافة الى ذلك، فإن الدولة تمنح مكافأة للمثمرين المقبولين، يمكن أن ترتفع الى عشرين في المئة.

واتخذنا تدابير التخفيف الجبائي في الضرائب المباشرة. فخفضنا بنسبة خمسين في المائة ضريبة الرخص التجارية، وضريبة الأرباح المهنية، كما صدر القرار بذلك في السنة المنصرمة.

وعملنا في ميدان التجهيز على تيسير المواصلات بين مختلف أطراف مملكتنا، من ذلك انهاء العمل بالطريق الجديدة لطنجة، وتوسيع المطار، وتحسين منشآته وتجهيزاته، وتباشر الأعمال بالميناء لنفس هذه الغاية أيضا.

وان أعمال التجهيز هذه ، قد كلفت الدولة نفقات بلغت ما يقارب ستة وثلاثين مليون درهم.

أما في المجال السياحي، فقد جرى تحسين المواصلات بسكك الحديد لفائدة المسافرين، وذلك بالشروع في استخدام وسائل النقل الحديثة، ثم ان البنك الوطني للانماء الاقتصادي، قد عمل باتفاق مع وزارة الأنباء والسياحة والفنون الجميلة، فأنشأ في منتزه «هاريس» ناديًا للمصطافين ومن يفدون على طنجة لقضاء عطلهم، وقد جرى بصورة إجمالية تشجيع توظيف الأموال في قطاع الفنادق، باتخاذ الاجراءات المناسبة لانعاشها.

ونحن لا نرى من الفائدة في هذا المجال أن نتوسع أكثر مما فعلنا في ذكر التدابير المتخذة في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة.

ورغم أن هذه التدابير، قد تطلبت من الدولة مجهودًا عظيمًا، فاننا قد أصدرنا في هذه المناسبة، أمرنا بدراسة تدابير تكون أكثر جرأة وأشمل وقعًا وأعم نفعًا، وبالعمل على تطبيقها، وقد عينا استجابة لهذا المقصد، لجنة ملكية مهمتها أن تتفق مع المنظمات النيابية، والسلطات المحلية، على تقديم اقتراحات يكون من شأنها أن تذهب بكل تردد، وتحظى بتأييد الجميع على هذا النحو، لأن هذا التأييد شرط ضروري للانعاش المطلوب.

ولقد أنهت اللجنة الملكية أشغالها التي اهتدت فيها بتوجيهاتنا، والتي شارك فيها منتخبو المدينة والسلطات المحلية مشاركة نشيطة كفلت عرض كافة الآراء ومقارنتها عرضًا صريحًا شاملا، بحيث يطيب لنا أن نعلن أمامكم عن التدابير التالية :

الزيادة في نشاط ميناء طنجة سواء في التصدير أو الاستيراد

كانت حمولة الحوامض المصدرة خلال السنة المنصرمة ستين ألف طن، فأصبح تقديرها لسنة 1964 — 1965، يتراوح بين مائة ومائة وعشرين ألفًا من الأطنان.

وقد تعين اتخاذ تدابير تقنية ضرورية لكفالة تصدير هذا القدر من الأطنان، منها تجهيز الأراضي، واقتناء آلات التصبير، وبناء السكة الحديدية، وتشييد الحظائر والمستودعات.

كما قررنا بالاضافة الى ذلك، أن يجرى عن طريق طنجة، استيراد ما يتراوح وزنه من السكر بين ثلاثين وخمسين ألف طن كل سنة، ثم أن عشرين في المائة من احتياجاتنا من المحاصيل المخصصة لتسديد احتياجاتنا منظمة التعاون الوطني، وقد صدر الترخيص ببناء مطحنتين، فشرع بنشاط في تشييدهما، وتباشر دراسة إقامة مخزن للمحاصيل في الوقت الحاضر.

المنطقة الحرة التجارية والصناعية

لقد استجبنا للرغبات التي عبر عنها منتخبوكم، فقررنا توسيع المنطقة الحرة التجارية، ونظرًا لتكاثر نشاط الميناء، فإن قسمًا من هذه التوسعة، سيخصص للميناء، استجابة منا لمتمنيات منتخبيكم أيضا.

ورغبة في التعجيل بابتداء نشاط هذه المنطقة الحرة التي يباشر تسويرها الآن، فقد قررنا أن ينجز في أقرب الآجال، بناء مخزن تبلغ مساحته خمسة آلاف من الأمتار المربعة.

أما فيما يرجع الى التدابير المالية، فان المنطقة الحرة، ستتمتع بحرية وحصانة كاملتين، فقد قررنا تيسيرًا لاضطلاعها بدورها على الوجه الأكمل، الترخيص بانشاء مصارف يتوفر فيها الأمن والضمانة للمتعاملين معها من جهة، ويكون من شأنها أن تتفادى جميع المعاملات التي من طبيعتها الأضرار بالعملة الوطنية من جهة أخرى.

ولا يفوتكم أن هذا التدبير، يشكل تقدمًا عظيمًا بالقياس الى التدابير الجاري بها العمل الى يومنا هذا، ونحن مقتنعون بأنه سيصبح عنصرًا ذا أهمية بالنسبة الى التجهيز المالي والى نشاط منطقتكم الحرة وحيويتها.



وقد رغبنا في أن تتمكن هذه المنطقة الحرة الصناعية، والتجارية من ممارسة نشاطها ضمن أحسن ظروف المنافسة، فقبلنا مبدأ التخفيض من رسوم الميناء عن البضائع التي سيجرى تداولها داخل حظيرته.

أما فيما يرجع إلى المنطقة الحرة الصناعية، فقد جعلنا مساحتها تتفاوت بين مائتين وثلاثمئة هكتار، وقد اختير موقعها بجنوب المدينة عند الطريق الذاهبة الى الرباط، وسيستجيب على أحسن وجه وأكمله، لكافة الشروط المطلوبة وسيشرع حالا في تجهيز هذه المنطقة، أما الصناعة التي ستنشأ بها، وكذلك ظروف تجهيزها، فستصدر في شأنها نصوص خاصة فيما بعد.

وقد أصدرنا من الآن تعليماتنا الى المصالح المختصة، لاعداد النصوص التي يكون من شانها ان تستجيب لحرصنا المزدوج الذي هو إنشاء هذه المنطقة وصيانة المصالح العامة أيضا.

وان مجموع هذه التدابير التي أعلنا لكم عنها، والتي تتناول تنمية الميناء والبضائع المتداولة فيه، وتجهيز المنطقة الحرة التجارية لهي تدابير تتطلب من الدولة مجهودا ماليا يبلغ اثنى عشر مليونًا من الدراهم.

إنماء السياحة

حضرات السادة :

ان ازدياد نشاط ميناء طنجة، ونمو منطقتها الحرة التجارية والصناعية، ظاهرتان لا ينبغي لهما أن تنسيانا خاصيتها السياحية، فطنجة بما حبتها الطبيعة من اعتدال المناخ، وحسن المنظر، ووفرة الآثار، وما لها من موقع ممتاز في ملتقى البحار وطرق القارات، أهل لأن تحتل مكانًا مرموقًا في ميدان السياحة، وأن تكون المنفذ الممتاز الذي تتسرب منه خيرات هذه الصناعة المفيدة الى المغرب كله

ولهذا فنحن نولي وافر الاهتمام لتشجيع السياحة وتوسيع مرافقها بطنجة، وذلك في النطاق العام لتشجيعها بعموم مملكتنا، نظرًا لما لها من الخصائص والمزايا المادية والمعنوية، فقد أصبحت السياحة الشغل الشاغل للحكومات المتحضرة في جميع أنحاء العالم، لأنها تشكل من جهة عنصرًا هامًا من عناصر التطور الاقتصادي وجلب الرخاء، كما أنها وسيلة فعالة من وسائل التعارف والتقارب بين الأمم والشعوب.

وقد اتخذنا لفائدة طنجة، عدة تدابير من شأنها أن تضمن للسياحة الاضطلاع بدورها المزدوج على أكمل صورة، فمن ذلك توسيع المطار ومباشرة تجهيزه، وبناء مدخل جديد للمدينة، والشروع في تعبيد طريق على المضيق يربط «مالاباطا» بالقصر الصغير، كما ندرس بناء محطة بحرية ليمكن اقتبال ضيوفنا أحسن اقتبال.

ولا تدخر حكومتنا وسعًا في تشجيع انشاء الفنادق وتحسين تجهيزها بطنجة، وذلك بما تقدمه من قروض طويلة الأمد بفائدة قليلة، ليمكن أن نضمن للسواح الذين أصبح عددهم يتزايد سنة بعد أخرى، أن يقيموا بهذا الثغر الجميل إقامة مريحة، ويقضوا فيه أياما ممتعة في أحسن الظروف والأحوال.

على أن تنمية الصناعة السياحية التي ستصبح بعد قريب المصدر الثاني للثروة الوطنية بعد الزراعة، لا ينبغي أن يبقى قاصرًا على الجهود الحكومية وحدها، بل يجب أن يشترك في هذه التنمية المجالس المنتخبة من إقليمية وبلدية وقروية، تلك المجالس التي خولها الدستور والقوانين التنظيمية سلطات واسعة للتدخل والعمل، فلا يصح أن تبقى المبادرات على الدوام بيد الحكومة وحدها، إذ جهود الحكومات لا تؤتى الثمرة المرجوة

اذا لم يؤازرها إقليميًا ومحليًا جهود الهيئات والمنظمات الخاصة، والأخرى ذات الطابع الرسمي، وفي هذا الصدد أصدرنا أمرنا الى وزيرنا في الأشغال العمومية ليضع شاطيء طنجة تحت تصرف مجلسها البلدي، حتى يجد هذا المجلس مجالا لاظهار نشاطه وابتكاراته في مرفق حيوي، لا يلبث ان ازدهر، أن يعود بالفائدة الحسنة على المدينة والناحية وأهلهما.

ومن جهة أخرى، فان على المصالح البلدية والاقليمية لكي تكون الجهود متناسقة والنشاط متوازيا، أن تعمل على تحسين مظهر المدينة والمحافظة على نظافتها، وتبذل أقصى الجهود في إنشاء الحدائق، وتجميل الشوارع، وتوفير وسائل الانتقال المريح الى الضواحي الجميلة بالجبل المخضل، أو المسابح الممتازة والأماكن الخلابة بشاطيء المضيق والبحر المحيط.

ولا يقل دور السكان والهيئات الخاصة والأفراد أيضا، أهمية عن دور الحكومة، والمجالس المنتخبة في هذا الميدان، إذ كل واحد مسؤول في محيطه الخاص، عن توفير الراحة والهناء لضيوفنا الواردين على طنجة من الخارج، لا فرق بين دليل وسائق وشرطي وتاجر ومستخدم وجمركي، وأن يحاول الكل احراز ثقتهم، واعجابهم بالأمانة واللباقة وحسن الكلمة وصدق الحديث، وذلك أضعف الايمان في هذا الميدان.

معشر السادة :

هذه هي التدابير الجديدة المتخذة هذه السنة، وهي خطوة الى الامام، لا يمكن اعتبارها نهائية بأي حال، فالحوار المثمر لا يزال مستمرا، وسندرس كل تدبير يرهن المستقبل على جدواه ونفعه، وسنباشر التكييف الضروري لتلك التدابير، إذا ما استلزم تطور الحالة تعديلها.

اننا قد سجلنا نتائج سارة مرضية، ومن الحق أن هذه النتائج ليست كافية، إلا أن المثابرة وعدم الانسياق الى الدعة والفتور، كفيلان بأن يعودا على طنجة بالمكافأة المرجوة ونطلب من أهالي طنجة كافة، أن يجيبوا بتأييدهم المطلق، على المجهودات والتضحيات التي تمنحها الدولة.

وان رأس المال التاريخي والسياحي، وذكرى انتعاشها الاقتصادي، كلها أسباب وعوامل، تدعونا الى الاعتقاد بانبعاثها، فليقلع الجميع عن فتوره وتشككه، وليأخذ بنصيبه في العمل ضمن دائرته، وحسب مستطاعه وإمكانياته، لتحقيق نمو طنجة وازدهارها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ألقي بطنجة

الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1384 — 29 شتنبر 1964